هيئة التفاوض
للمعارضة السورية

بيان عن الاجتماع الدوري المنعقد

بتاريخ ١٤-١٥/١٠/٢٠١٨م

عقدت هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية اجتماعها الدوري العادي بتاريخ ١٤-١٥ تشرين أول بحضور كامل أعضائها.

استعرضت الهيئة التطورات السياسية والميدانية وقدم وفدها إلى نيويورك ملخصاً عن الحوارات واللقاءات التي تمت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أكد فيها على:

- حرص الوفد على تأكيد التزامه بالعملية الدستورية من خلال اللجنة الدستورية المزمع تشكيلها بإشراف الأمم المتحدة، وأكد على ضرورة عدم التدخل من أي جهة في تشكيلة الثلث الثالث من اللجنة الدستورية والذي يتوجب تسمية أعضاءه حصراً من قبل الأمم المتحدة.

١- الدفع لبلورة موقف دولي جامع وضاغط بإتجاه تفعيل العملية السياسية في جنيف والتي تشرف عليها الأمم المتحدة وهدفها التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤

٢- تأييد الاتفاق التركي الروسي بشأن إدلب وأكدت على دعم صمود الشعب السوري في شمال سورية وتأمين سلامة المدنيين.

٣- مطالبة روسيا الاتحادية بضمان تأمين حماية المدنيين ووقف انتهاكات النظام في المناطق التي أجبرت على توقيع ما يسمى باتفاقات المصالحة.

٤- وقف الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ولحالات الإعتقالات التعسفية التي ما زالت تجري في المناطق التي تقع تحت السيطرة القانونية والأمنية لحكومة النظام.

٥- ضرورة تسريع العمل في ملف المعتقلين كأولوية وإعادته تحت مظلة الأمم المتحدة التي يجب أن تتحمل كامل مسؤولياتها في تنفيذ القرارات والعهود الدولية ذات الشأن.

هيئة التفاوض
للمعارضة السورية

٦-تؤكد الهيئة على حق اللاجئين في العودة الطوعية والكريمة إلى مناطق سكناهم الأصلية، وتطالب الأمم المتحدة بدور أكثر فاعلية في تأمين البيئة الآمنة التي تضمن سلامتهم وأمنهم وكرامتهم، والتي لا يمكن بدونها تحقيق هذا الغرض.

٧- تداولت الهيئة في الوضع المأساوي الذي يعيشه عشرات الآلاف من النساء والأطفال والرجال السوريين في مخيم الركبان داخل الأراضي السورية حيث حرموا من أبسط متطلبات العيش مما يهدد حياة المئات منهم. وتعبر الهيئة عن استغرابها لهذا الأمر في وقت يتم الحديث فيه عن عودة اللاجئين من خارج سوريا بينما يتعرض النازحون داخلها إلى أقسى ظروف الحصار والحرمان، كما تستنكر الهيئة إهمال المجتمع الدولي لهذا المخيم وتطالب بفك الحصار عنه وتأمين المساعدات الإنسانية والإغاثية بأسرع وقت ممكن.

٨-تؤكد الهيئة على رؤيتها بأن أي تمويل لإعادة الإعمار في سوريا قبل الحل السياسي سوف يؤدي إلى استغلال النظام لمصادر التمويل كي يعزز استبداده وتعامله الإنتقائي مع المواطنين السوريين وستصب معظم هذه المصادر في جيوب الفساد، فإنها تحث الدول على الإلتزام الكامل بعدم السماح بعمليات تمويل إعادة الإعمار دون تحقيق حل سياسي يؤدي للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254

٩- كما تداولت الهيئة في عودة الحراك المدني السوري من خلال المظاهرات السلمية التي شهدتها منطقة الشمال السوري وتعبر عن دعمها لهذا الحراك الذي يؤكد استمرار الثورة السورية ضد نظام الإستبداد والإرهاب.

١٠- كما تدارست الهيئة الشعارات المنتقدة لها التي رُفعت في عدة مظاهرات، وأنها إذ تتفهم مخاوف المتظاهرين من مآلات العملية السياسية فإنها خلصت أيضاً إلى ضرورة رفع سوية التواصل بين الهيئة وعموم الشعب السوري لوضعه في صورة دقيقة عن الإستحقاقات المختلفة وموقف الهيئة منها والجهود التي تبذلها حيالها.

ثم انتقلت لمتابعة مستجدات العملية السياسية التفاوضية في ضوء عملية تشكيل اللجنة الدستورية ووضع النظام شروطاً على ذلك بغية التهرب منها، وكذلك الإحاطة الأخيرة التي تقدم بها المبعوث الخاص لسوريا إلى مجلس الأمن والتي أفادت بوضوح أن النظام يرفض مرجعية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ الذي فوض الأمم المتحدة لجلب أطراف العملية السياسية إلى طاولة المفاوضات، ووضع جدول زمني لعملية صياغة دستور جديد يوقف الحرب ويؤدي إلى انتقال سياسي في البلاد.

هيئة التفاوض
لقوى الثورة والمعارضة السورية

كما تداولت الهيئة في محاولات النظام وحلفائه غير المحقة والتي تحاول مصادرة حق الأمم المتحدة في تسمية الثلث الثالث من اللجنة الدستورية من الخبراء والنساء والمجتمع المدني، والتي إن تحققت فإنها ستلغي أسس ومفعول ومصداقية عمل هذه اللجنة، وخلصت المناقشات إلى:

١- ضرورة الثبات على موقف هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية من العملية السياسية التفاوضية والتمسك بمرجعية الأمم المتحدة التي تقوم على بيان جنيف لعام ٢٠١٢م والبيانات والقرارات الدولية ذات الصلة بوصفها الحد الأدنى لمطالب الشعب السوري المحقة.

٢- تعيد الهيئة تأكيدها الذي سبق أن أخطرت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على أن نجاح العملية الدستورية يتوقف على تحقيق البيئة الآمنة والمحايدة التي ستتيح الاستفتاء الشعبي الحر والنزيه على الدستور وكذلك تخلق المجال لتفعيل هذا الدستور بما يكفل حقوق كل مواطن ومواطنة في التمتع بكامل حقوقهم القانونية دون تمييز أو انتقائية وتمنع انتهاك الدستور.

٣- إن الهيئة إذ تؤكد التزامها باللجنة الدستورية فإنها تعيد تأكيدها على أن أعمال هذه اللجنة هي أحد المحاور التفاوضية التي ينبغي استكمالها في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة لتنفيذ كامل البنود التي نص عليها القرار الدولي ٢٢٥٤.